# الصراعات والنزاعات الحدودية وأثرها في مستقبل التنمية المستدامة " السودان وجنوب السودان أنموذجا"

# The Border Conflicts and Disputes and Their Impact on Future of Sustainable Development: The Sudan and South Sudan as A Model

بروفيسور/أبكر عبدالبنات آدم*

**الملخص:**

تناولت الدراسة قضايا نزاع وصراع الحدود بين السودان وجنوب السودان وأثرها في التنمية المستدامة بين البلدين، والوقوف على تطورها وتأثيرها على بنية المجتمع على مدى تاريخ السودان الطويل، إضافة إلى محاولة دراسة التأثيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية التي أحدثتها تلك الصراعات والنزاعات، الأمر الذي أدى إلى انفصال جنوب السودان عن شماله، وتهدف الورقة إلى تأكيد أن قضايا الحدود بين السودان وجنوب السودان لا يمكن حلّها عبر الممارسات السياسية، فنمط الحياة على الحدود في الجنوب تختلف عن بقية أجزاء السودان، حيث التداخل القبلي والاثني، الأمر الذي أفرز واقعاً مغايراً لا يمكن تجاوزه، وهذه التعقيدات أدت إلى تدهور عوامل التنمية بكل أشكالها البنيوية، وسيستمر فترة طويلة إذا لم يتم تجاوزها، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة تداعيات هذا الصراع على التعايش بين مكونات الدولتين بعد الانفصال.

**الكلمات المفتاحية:** صراع - الحدود - التنمية - القبيلة - الموارد الطبيعية - الثقة - التعايش.

**Abstract:**

* جامعة بحري- كلية العلوم الإنسانية- قسم مقارنة الأديان- السودان. / مدير جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم الأسيق / والأمين العام المساعد لاتحاد الجامعات الأفروأسيوية بالسودان وأفريقيا

The study dealt with the issues of the border dispute and conflict between Sudan and South Sudan and its impact on sustainable development between the two countries, and to determine its development and its impact on the structure of society throughout the long history of Sudan. It is also an attempt to study the social, cultural, economic and political effects caused by those struggles and conflicts, which led to the separation of south of the Sudan from its north. The paper aims at confirming that the border issues between Sudan and South Sudan cannot be resolved through political practices because the lifestyle on the borders in the south differs from the rest of the parts of Sudan, where tribal and ethnic overlapping has produced a different reality that cannot be bypassed, and these complications are due to the deterioration of development factors. In all its constructive forms, it will continue for a long time if it is not transcended. The researcher used the descriptive analytical method to find out the repercussions of this conflict on the coexistence between the components of the two states after the separation.

**Keywords:** conflict - borders - development - tribe - natural resources - trust, coexistence.

**المقدمة:**

ما إن تحررت القارة السمراء من الاستعمار الأوروبي، حتى وجدت نفسها تغوص في دوامة الحروب والنزاعات والصراعات القبلية والحدودية والانقلابات العسكرية، فالسودان كغيره من الدول الإفريقية التي عانت ويلات تلك الصراعات الحدودية منذ قرون خلت، ومن خلال تلك الأوضاع المأساوية تدهور الوضع الأمني بصورة لم تألفها الدولة السودانية من قبل، حيث شملت كل مناحي الحياة المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية وغيرها.

أثرت تلك الصراعات والنزاعات الحدودية في تغيير ملامح الشخصية السودانية عامةً، فظلت مشكلة الحدود تشكل إحدى الحواجز الأمنية، والتي من خلالها تدهورت ملامح البيئة والتربة، الأمر الذي أدى إلى حصد الأرواح وتشريد المجموعات التي تقع على مناطق التماس، وعلى منوالها انعدمت كل مظاهر

التنمية بجوانبها المختلفة، فأصبحت ثقافة النزوح والهجرة إحدى مهددات السلام والتنمية، وخاصة عندما استغل الإعلام الدولي والإقليمي وبعض المنظمات الدولية هذه القضية مثار الجدال.

**مشكلة الدراسة:**

من خلال الشواهد التاريخية بين الدولتين اتضح للباحث إلى أنَّ الدولتين يمثلان موطناً للعديد من الصراعات والنزاعات عبر التاريخ مما دفع الكثيرين من الأطراف إلى اللجوء نحو الانفصال كخيار استراتيجي يمكن يدمل جراح الأزمات الحدودية، ولكن الذي ينظر إلى الواقع يرى خلاف ذلك.

**أهمية الدراسة:**

بالرغم من أن المهددات التنموية ليست وليدة الصدفة، بل كانت نتيجة طبيعية لصراع السلطة، فهنالك من يعبث بحق الشعب في إثارة النعرات الدينية والقبلية بين الفينة والأخرى. وعندما استعصى أمر التعايش والتسامح والتآلف ظهرت حركات متمردة، مما جعل الأمر أكثر تعقيداً بين البلدين، وخاصة مناطق التماس التي باتت دون مراقبة تذكر، والتي على إثرها خلقت واقعاً ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، أدت إلى غياب التنمية المستدامة لكلا الدولتين.

**هدف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على أثر الصراعات والنزاعات الإثنية التي أدت إلى تدهور البيئة التنموية.

**منهج الدراسة:**

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والاستقرائي لمعرفة تداعيات تلك الصراعات وتأثيراتها على التنمية بين مكونات الدولتين.

**أهم المصطلحات:**

- **الصراع Conflict**: جاء في معجم المعاني لفظ الصراع بأنه خصومة ومنافسة ونزاع ومشادّة... وغيرها(النمري١٩٧٦م:٣٢١٤). ويرى علماء الاجتماع أنه: "تضارب الأهداف ممّا يؤدّي إلى الخلاف أو التصارع بين قوَّتين أو جماعتين فأكثر"، أما علماء النفس فيرون أنه: "حالة انفعاليّة مؤلمة تنتج عن النزاع بين الرغبات المتضادَّة وعدم قضاء الحاجات، أو هو اتِّجاه يهدف إلى الفوز على الأفراد أو الجماعات المعارضة أو الإضرار بممتلكاتها أو بأيّ شيء ممّا تتعلَّق به"(الزحيلي١٩٦٣م:٩).
- **النزاع Dispute**: هي خصومة بين أفراد أو جماعات قد تقتصر على تبادل الشتائم، وقد تمتدّ إلى التماسك بالأيدي أو استخدام أداة ما في المشاجرة، وقد تُفضي أحياناً إلى الحرب بين الدول، كنزاع خصوم السلطة، أو محاولة وضع حدًّا للنزاعات. بينما عرّفها البعض بأنه:" صراع مسلح يحكمه القانون الدولي بين القوات المسلحة النظامية لدولتين على الأقل، أو بين جيش نظامي وقوات مسلحة (تعرف بالمليشيات) مستقرة على أراضي دولة أخرى، تستهدف فرض وجهة نظر إحدى الجهات المحاربة على الأخرى (شكري١٩٨٠م:٢٣).
- **الحدود السياسية Political Boundaries** : هي خطوط وهمية من صنع البشر؛ ولا وجود لها في الأصل، ويتم رسمها كخطوط متصلة أو مقطعة على الخرائط باستخدام الصور الجوية لتبين الأراضي التي تمارس فيها الدولة سيادتها، والتي تتمتع فيها وحدها بحق الانتفاع والاستغلال، وهي ذات خصائص معينة مثل اللغة والأفكار والميول والاتجاهات، هذا بالإضافة إلى نوعية العملة التي يستعملونها في التبادل التجاري اليومي(Hold,1916:20)، وبفضل تقدم فن تقنية رسم الخرائط أصبحت غالبية الحدود السياسية في العالم تكاد تكون واضحة المعالم ومحددة بدقة متناهية، أما المناطق التي يمكن وصفها ببؤرة الصراعات والنزاعات، هي مناطق غير واضحة المعالم في الخارطة الرئيسية، وبالتالي تصبح من المناطق الملتهبة بين الفينة والأخرى؛ خاصة عندما تمتاز المنطقة بمواردها الطبيعية ذات القيمة الاقتصادية الكبيرة(Boggs1940:32)، وفي ظل تلك التعقيدات السياسية تنتهي سيادة الدولة، وتبدأ سيادة دولة أخرى مجاورة لها بما لها من نظم سياسية واقتصادية خاصة بها وقوانين مختلفة، أيضاً يرى البعض الآخر، أن الحدود السياسية كثيراً ما تخضع لسياسة

الدول الاستعمارية، فهي بمثابة الإطار القانوني الذي تمارس فيه الدولة الحديثة سيادتها وسلطتها، أو المجال الذي تطبق فيه كافة القوانين والنظم المحلية والدولية ذات تأثير داخلي أو خارجي(Jones1959:44).

- **التنمية المستدامة** Sustainable development: التنمية المستدامة هي التي تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، وكيفية استغلال تلك الموارد المتاحة لتلبية حاجيات الفرد مع الاحتفاظ بحق الأجيال القادمة، ومع أن العالم اليوم يواجه العديد من المخاطر البيئية في كافة الأصعدة، لذا تسعى جميع الدول إلى التغلب عليه بواسطة الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والمساواة في العدالة الاجتماعية، فالتنمية المستدامة تتطلب تحسين ظروف الأمن والاستقرار لجميع مكونات المجتمع، هذا إلى جانب تحسين الظروف المعيشية، وهنالك من يرى أن فلسفة التنمية المستدامة تعتمد على ثلاث مجالات رئيسية، هي النمو الاقتصادي الذي يقوم على التوزيع العادل للموارد الطبيعية، وحفظ تلك الموارد الطبيعية والبيئية لصالح انسان المنطقة، هذا إلى جانب الاهتمام بالتنمية الاجتماعية والفكرية، كذلك العناية بالموروثات الثقافية التي تساعد على المحافظة على القواسم المشتركة بين الأفراد والجماعات، لذا يرى بعض علماء الاجتماع أن من أهم التحديات التي تواجهها التنمية المستدامة هي محاولة القضاء على الفقر المدقع، والتشجيع على اتباع أنماط من الحياة تساعد على زيادة الإنتاج والإنتاجية، هذا إضافة إلى اتباع ثقافة الترشيد في الاستهلاك، أي الاستهلاك دون إفراط أو تفريط( Schaltegger,1998:33)، كذلك عُرِّفت التنمية بأنها مجموعة من الممارسات والمعاني المرتبطة بالقضايا الأساسية للسلطة الاجتماعية، من حيث صلتها بتنظيم الحياة الاجتماعية المشتركة وتأويلها وإضفاء الشرعية عليها وتنظيمها (Hockerts,1997:20).

**الدراسات السابقة:**

١. دراسة الصراع في جنوب السودان، تناولت الدراسة العوامل الرئيسية التي ساهمت في افتعال الصراعات والنزاعات بين السودان وجنوب السودان، مع إبراز الجهود التي بذلت في معالجة الأثار السالبة التي تركتها تلك الصراعات ومدى تأثيرها على الأمن الوطني في المناطق الحدودية، (أنظر موقع الموسوعة شكل موقع أبيي).

٢. دراسة أسامة أحمد عيدروس، تعرضت الورقة إلى قضايا الحدود بين السودان وجنوب السودان تحليلاً وتوصيفاً حيث تناول كافة مراحل الصراع بين الدولتين؛ منذ اتفاقية السام الشامل عام ٢٠٠٥، مرورًا بتقرير لجنة ترسيم الحدود والنزاع على عدة مناطق حدودية ومراحل التفاوض حولها دبة الفخار، ومنطقة كاكا التجارية، ومنطقة حفرة النحاس، وكافيا كنجي، ومنطقة "١٤ ميل"، وكذلك أبيي، إضافة إلى محاولة دراسة التأثير الذي أحدثه الانفصال في المجموعات السكانية على طول" الحدود، حيث أكدت الورقة أن قضايا الحدود بين السودان وجنوب السودان يمكن حلها عبر التحكيم، أو الاستفتاء.

**ديموغرافية المنطقة الحدودية:**

يبلغ طول هذا الخط الحدودي حوالي 175,2كم، ويمتد بين حدود الدولتين (أفريقيا الوسطى غرباً إلى حدود إثيوبيا شرقاً)، كما يجاور عدد من الولايات السودانية من الغرب جنوب دارفور وشرقه، وجنوب كردفان والنيل الأبيض وسنار والنيل الازرق، أما ولايات جنوب السودان المتاخمة للحدود فهي غرب بحر الغزال وشامله، وولاية واراب والوحدة وأعالي النيل، كل هذه المساحات الشاسعة تمثل منطقة حدود بين الدولتين، في الوقت التي كانت دولة واحدة، حيث تضم اليوم مجموعات مختلفة من القبائل الرعوية وشبه الرعوية يمارسون حرفتي الرعي والزراعة، وقد ظلت هذه المنطقة طوال التاريخ الطويل تمثل بؤرة من الصراعات والنزاعات خاصة في موسم الخريف حيث تبدأ الهجرة العكسية من الشمال إلى الجنوب والعكس، كل هذه التحركات خلقت نوع من البلبلة وعدم الاستقرار في أوساط هؤلاء الرعاة والمزارعين منذ عقود طويلة، هذا بالإضافة إلى الاختلالات الأمنية التي تحدث بين أفراد المجتمع.

وبالرغم من المساعي الجمة التي بذلت من كل الأطراف لتهدئة الموقف خاصة بعد اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢م، والتي نصت على ضرورة إنهاء الحرب الأهلية في السودان نتيجة للدمار الذي صاحب التدهور الأمني وعدم الاستقرار في السودان، هذا بالإضافة إلى ضرورة تعزيز ثقافة السلم الاجتماعي بين مكونات المجتمع السوداني، وترسيم الحدود وفق الخرائط المعترف بها، إلا أن تلك المساعي لم تحقق المرجو من الأهداف حيث ظلت المنطقة تعاني الأمرين: فقدان الأمن والأمان، وتفشي ظاهرة القبلية والأثنية، الأمر انعكس سلباً على تنمية إنسان المنطقة في كل الجوانب الحياتية المختلفة، وبعد اتفاقية السلام الشامل في عام ٢٠٠٥م، والتي نصت على أن تكون الحدود الفاصلة بين السودان وجنوب

السودان خطوط إدارية تمارس فيها السلطة بين الجانبين بشكل دوري، أي أن تكون منطقة ذات خصوصية، ومنطقة تجارة حرة تربط بين الدولتين، إلا أن تلك الجهود لم تكلل بالنجاح، أيضاً تجسد طول هذا الخط الحدودي إلى ظهور بعض الحركات المتمردة بين الدولتين، حيث استغلت هشاشة المنطقة التي اتسمت بعدم توفر الأمن، الأمر الذي أدى إلي هجرة بعض المجموعات السكانية منها إلي داخل السودان والبعض الآخر إلي الجنوب، بينما احتمى مجموعة أبيي في مناطقهم يقاسون ألم الاضطراب وقساوة الحياة.

كذلك تعرضت هذه المنطقة لأطماع مناطقية خاصة بعد ظهور البترول في هذا الشريط الحدودي مما دفع بعض ضعاف النفوس إلى الجنوح نحو السيطرة والهيمنة، ويقول دوغلاس جونسون مستشار حكومة الجنوب: "لقد افتقرت الحدود بين الدولتين إلى كثير من سمات التعايش؛ حيث ساهمت مناطق التماس إلى ظهور نزاعات وصراعات ونهب، الأمر الذي دفع المناوئين للسلطة في الدولتين من الاستفادة منها في تكوين بعض الحركات، لسهولة التضاريس، وغياب الخرائط التي تعبر عن الحد الفاصل بين الدولتين، كل هذه العوامل أقعدت من التنمية بشقيها البشري والطبيعي، مما جعل المنطقة عُرضة لأطماع دولية وإقليمية.

**الجذور التاريخية للصراعات والنزاعات في السودان:**

يعد التاريخ السياسي للسودان وجنوب السودان من الملفات الساخنة في المحيط المحلي والإقليمي والدولي، حيث تضافرت مجموعة من العوامل على تقسيم السودان معنويًا قبل أن تصبح حدوديًا منذ القرن التاسع عشر الميلادي، عندما استعمرت بريطانيا السودان مع مصر حيث شجعت السياسات الاستعمارية على إظهار الاختلالات والاختلافات الإثنية واللغوية والعرقية والدينية، حيث ابتكرت وسائل أكثر تعقيداً في التعامل مع الجنوب والشمال في قضايا أهمها التعليم والصحة والتوزيع العادل للسلطة والثروة، هذا بالإضافة إلي الاختلافات الثقافية ومشكلة الهوية، كل تلك العوامل عقدت من عوامل التعايش وقبول الآخر، مما دفع بعض القادة السياسيين إلى نشر ثقافة الاعتقاد لدى الأوساط في الجنوب أنهم يمثلون الدرجة الثانية في الدولة السودانية، وبعد جلاء القوات البريطانية وانفصال السودان عن مصر

طالب الجنوبيون أن يكون لهم نظام حكم خاص بهم داخل الدولة السودانية الموحدة، والأخذ بنظام الفدرالية، قُبول المقترح بالرفض من قبل الحكومة، معللة أنه يؤدي إلى انفصال الجنوب، وفي أغسطس١٩٥٥م ظهر تمرد الفرقة الجنوبية بإيعاز من الحكومة البريطانية، غير أن الحكومة قد واجت هذا التمرد بالقوة، الأمر الذي دفع بعض الجنوبيين إلى اتساع نطاق التمرد، مما دفع بعض الأحزاب الجنوبية على اتخاذ التمرد غاية في تحقيق الأهداف المرجوة ومنها الانفصال، وعلى رأسهم "حزب سانو" الذي طالب باستقلال الجنوب عن الشمال، وحينها تم تشكيل حركة أنانيا عام ١٩٦٣م، وللخروج من تلك المعضلة عقدت عدة مؤتمرات منها: مؤتمر المائدة المستديرة ١٩٦٥م. وعندما توالت الصراعات والنزاعات تم توقيع اتفاقية أديس أباب عام١٩٧٢م، التي أعطت الحكم الذاتي للإقليم في إطار السودان الموحد، وفي يوليو من عام ١٩٨٣م أصدرت الرئيس جعفر نميري عدة قرارات أطاحت بالاتفاق، وتم تقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم. كل هذه الافرازات أدت إلى ظهور الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون قرنق الذي نادى بعلمانية الدولة، والمطالبة بحق تقرير المصير للجنوب، وبما أن تلك المساعي لم تحقق الأهداف المرجوة مما دفع أطراف الصراع إلى التنوع في أساليب المطالبة والمناورة في الحصول على الحقوق، وقد ظلت مشكلة صراع الحدود تراوح مكانها إلى تم الاستفتاء على تقرير المصير في ٩ يناير ٢٠١١م، وصوّت الجنوبيون لصالح الانفصال، وبقيّ مشكلة الحدود تراوح مكانها، ورغم ما بذل من الجهود في سبيل تهدئة الموقف بتفعيل القواسم المشتركة التي تجمع بين الدولتين، إلا أنهما فشلا حتى أصبحت الساحة مرتعاً للأطماع الداخلية والخارجية، فكان النزاع بشأن أبيي من أكثر الملفات التي أشعلت فتيل الصراعات الحدودية بين شمال السودان وجنوبه حتى اليوم.

لقد شهد السودان منذ استقلاله عن بريطانيا عام ١٩٥٦ العديد من المتغيّرات في نظم الحكم والسياسات، الأمر الذي ألقى بظلاله على شرعية مفهوم القبلية بل أثّر سلباً على فاعليتها في كافة الميادين المجتمعية المختلفة. فتراجع دور الدولة وتوقّف تطوّرها نحو المفهوم الحقيقي للدولة الوطنية، وعلى منوالها اختلّ ميزان التوازن التنموي ليتقدّم الولاء للقبيلة دون الولاء للوطن(زين العابدين،٢٠٠٧م:٣٤). وقد يتّفق الكثير من الباحثين على أن القبلية بايجابياتها وسلبياتها، مفهومٌ متجذر في المجتمع السوداني منذ قرون خلت، ويمثّل دائرة من دوائر انتماء الفرد على قبيلته، لذلك فإنّ

الصراعات والنزاعات والأزمات التي تحدث على الحدود السياسية ليست وليدة الصدفة؛ بل هنالك عوامل متباينة تحدد نمط الصراع حسب المصلحة، منها عوامل داخلية تتعلق بنمط الإيديولوجية الحاكمة أو الممارسات السياسية، أو غياب العدالة والمساواة في توزيع السلطة والثروة أو ظهور الكوارث الطبيعية، بيد أنّ الصراع الحقيقي في مناطق الحدود بين الرعاة والمزارعين كانت بسبب التنافس على الموارد الشحيحة والأرض الصالحة للزراعة أو ضيق مساحات الرعي، ونتيجة لموجات الجفاف والتصحّر التي ضربت منطقة الساحل الإفريقي منذ أواخر الستينيات من القرن الماضي أدت إلى ظهور ما يسمى بالتحوّلات البيئية، التي نجم عنها انحسار نطاق المراعي والموارد المائية والتربة الخصبة أو غياب التنمية في كافة الأصعدة، أو ظهور ثقافة الطائفية والعرقية والمذهبية والعشائرية، كل هذه العوامل مجتمعة ساهمت في ظهور الاختلالات الأمنية في الحدود السياسية بين البلدين(الشمال والجنوب)، هذا بالإضافة إلى العوامل الخارجية، والتي منها: السيطرة والهيمنة الدولية التي تحاول استغلال الموارد الطبيعية والبشرية على حساب الأمن والاستقرار، نشر ثقافة التغريب والاستلاب الفكري والثقافي بين مكونات المجتمع، ومحاولة السعي إلى جعل هذه المنطقة بؤرة من بور الصراع الداخلي حتى لا تعود العلاقات بين الدولتين. كل هذه العوامل دفعت الحكومتين إلى دفع فاتورة الاضطراب الأمني في المنطقة، وبالتالي غياب التنمية المستدامة(سيد١٩٩٤م: ١٠).

وبالرغم من أن عدم ترسيم الحدود هو السبب المباشر لكل هذه التعقيدات، إلا أننا ندرك أن المستعمر هو الذي أراد أن يكون السودان وجنوبه بعد الاستقلال محطة للصراعات والنزاعات الحدودية (الحسن،٢٠١٢م:٢٧). ونتيجة لتلك السياسات الاستعمارية فشلت كل الأنظمة السياسية الحاكمة في وضع خريطة السودان نصب أعينها، الأمر الذي دفع بعض ضعاف النفوذ إلى زرع بذور الفتنة بين الوطنيين في مناطق التماس، وعندما فقدت الدولة مصداقيتها في الحفاظ على الوحدة الوطنية، طالبت المكونات الأثنية المنتشرة في مناطق الحدود بالانفصال حفظاً للحقوق التاريخية، والابتعاد عن الحروب والصراعات. ويرى الباحث أن الانفصال لم يحقق ما يصبو إليه الجميع من الأهداف حيث خلفت العديد من المشاكل، الأمر الذي سهل من ظهور حركات التمرد في باقي أقاليم السودان، مثل إقليم كردفان دارفور وغيرها، وعندها أصبحت الحدود غير آمنة، وبالتالي خلفت العديد من القتلى والمصابين

خاصة في أحداث التصارع بين الشمال والجنوب، والذي وصل عدد الموتى ما يقارب مليوني ونصف شخص حسب تقارير الأمم المتحدة، كل هذه العوامل والأسباب أدت إلي تدهور الأوضاع الأمنية في مناطق الحدود السياسية بين الدولتين.

وبالرغم من اختلاف العديد من الساسة والباحثين حول تحديد الأسباب الحقيقية لانفصال الجنوب عن الشمال، والذي ارتفع على إثرها وتيرة الصراع على الحدود، فمنهم من يرى أن من أهم الأسباب:

- اضطهاد الشمال للجنوب، واعتبار الجنوب مواطناً من الدرجة الثانية.
- فرض الثقافة العربية الإسلامية على الأفارقة النصارى والوثنيين.
- إهمال مشاريع التنمية في الجنوب وقصرها على أهل الشمال والوسط فقط.

ويرى آخرون أن من أهم الأسباب فشل التنظيمات السياسية الداعية إلى تطبيق مبادئ التعددية والديمقراطية السياسية في تفعيل ثقافة التعايش السلمي بين المكونات الأثنية بين الدولتين، وإعاقة الحكومات في الخرطوم للكثير من التحالفات والاتفاقيات التي تساعد في تدميل جراح الصراعات والنزاعات التي تحدث بين الفينة والأخرى بين قبائل التماس، هذا بالإضافة إلى عدم التزام الطرفين بالخرائط الكنتورية التي تحدد الحدود السياسية بين الدولتين، وهنالك من يرى أن غياب العدالة الاجتماعية، وسوء الإدارة، وانتشار الجهل والفقر وضحالة الثقافة، كل هذه العوامل تشكل عامل من عوامل الصراعات والنزاعات الحدودية، والتي بدورها أفضت إلى غياب التنمية المستدامة (Zertman,2001:28)، كذلك من الأسباب المنطقية الدور الاقليمي والدولي في الصراعات الحدودية، فالبيئة الاقليمية والدولية تنم عن دور مؤثر على مشكلة شمال السودان وجنوبه من خلال التحالفات الدولية والإقليمية، ويعتبر المحللون السياسيون أن النخب الجنوبية؛ وبعض الدول الخارجية هم الذين حببوا للمواطن الجنوبي أن الانفصال سوف يعود عليهم بالأمن والاستقرار، حيث تم اعطائهم وعودهم بأن الأموال ستتدفق على الجنوب، الأمر الذي دفعهم إلي الصراع حول امتلاك الأراضي في مناطق التماس، هذا بالإضافة إلي فاعلية الأطراف الأجنبية التي تحاول استقواء الأوضاع في جنوب السودان لنفسها، مع الأخذ بالحيطة والحذر من تدويل الصراع خوفاً على مصالحها الاقتصادية مع دولة الجنوب، خاصة فيما

يتعلق بتصدير النفط عبر جمهورية السودان، لأن من دون إنتاج النفط وتسويقه سيصبح الجنوب عبئًا عليها، وعالةً على المجتمع الدولي في الحصول على الموارد الاقتصادية. ومن الدول التي ساعدت الجنوب على الانفصال دولة إسرائيل لأهمية الموقع الجيوسياسي لجنوب السودان ذات أهمية بالغة للكيان الصهيوني، بحسبان أنها تقع في شريط أعالي منابع النيل التي تتسم بالمياه العذبة، فإقامة علاقات قوية معها من شأنه أن يحقق مكاسب عديدة لدولة إسرائيل سياسياً واقتصادياً وأمنياً(أبو الفاتح٢٠١٠م:٨٧). وهذا ما حدا بإسرائيل إلى الاعتراف بالدولة الجديدة بعد ساعات من إعلان قيامها، حيث أقامت معها علاقات دبلوماسية وعيّنت مسؤولاً في وزارة الخارجية الإسرائيلية لمتابعة ملف الدولة الوليدة.

عليه يمكن القول، إن جنوب السودان صار نقطة تقاطع مصالح بين الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية؛ وبالنسبة إلى واشنطن يمثّل جنوب السودان ذات قيمة اقتصادية من الناحية الجيواستراتيجية، وخاصة بعد إنشاء القيادة العسكرية لأفريقيا(أفريكوم). في حين يمثّل وجود الشركات الصينية في المنطقة تحدّياً اقتصاديًّا لنظيرتها الأميركية التي تبدو مهتمّة بفرص الاستثمار في دولة جنوب السودان، في كافة القطاعات الزراعية والمعدنية والثروة الغابية وغيرها، خصوصاً أنّ حكومة السودان قد أبرمت العديد من العقود قبل الانفصال مع الصين قطعت على الولايات المتحدة الطريق إلى قطاع النفط الحيوي في الجنوب(محمد٢٠٠٧م:٢٢)، أيضاً لبريطانياً مصالحها بحكم كونها القوة الاستعمارية السابقة في السودان وأوغندا وكينيا، وكل هذه الأطراف تحاول احتواء الأوضاع بين الشمال وجنوب السودان، مما أثر على المجتمعات المنتشرة على الحدود، وعلى منوالها غابت التنمية خاصة بعد أن أصبحت منطقة صراع بين الدولتين.

**أثر صراع الحدود في تعقيد التنمية المستدامة:**

تعد مشكلة الحدود من المشاكل التي تؤثر على استقرار الإنسان، وقد زادت وتيرتها في عصر الاستعمار عندما جنح الغربيون إلى تحديد المعالم الطبوغرافية أو الطبيعية لكل دولة أو إقليم، بل أصبح المستعمر هو المهندس في وضع الخرائط التي تبين محتويات ذلك المسح، كي يكون في المستقبل

محوراً من محاور النزاع والصراع أو الحروب بين الدول المجاورة، وقد ظهر مفهوم الحدود بصورة واضحة في أوروبا بعد معاهدة (وستفاليا) في منتصف القرن السابع عشر الميلادي، عندما ظهرت فكرة الدولة القومية ككيان سياسي ذي سيادة على الحدود الطبيعية (Griggs2003:50)، وهي عبارة عن خطوط وهمية غير متحركة على الأرض تقوم مقام أوعية السلطة، ومن هنا فإن الحدود دوماً تشكل ساحة للمواجهة مالم يتم الاتفاق حولها، وما أن جاءت الثورة الفرنسية حتى تطور مفهوم الحدود، إيماناً منها لقيام عالم يتكون من دول لها قوميات وهويات متعددة كلٌ تمتاز بسيادتها، لذلك لم تكن القارة السمراء بدءاً من تلك المنظومة الدولية لها حدودها الاستعمارية والسياسية والاقتصادية، وعلى قرارها قامت الدولة السودانية والتي من عناصرها الأرض والشعب والحكومة والدستور والهدف المشترك، وقد تطور مفهوم الحدود السياسية Political Bounderies على الأرض لتكون أحد مكونات الدولة عبر تاريخ البشرية، وهذا ما يعرف بالخريطة Map والتي من أهميتها تطوير بنية الإحداثيات الأرضية الدقيقة، أي خطوط الطول والعرض لتحديد الحدود السياسية(المزروعي وتايدي١٩٩٠م:٥٧)، أما من الناحية الاستعمارية فإن ترسيم الحدود التي تم بها تقسيم الدولة السودانية كان الغرض منها تحديد مناطق النفوذ، وتقديم المصالح الغربية على الوطنية، مما جعل تلك الحدود عرضة للتنازع والحروب، فالمشكلة ليست في ترسيم الحدود بقدر ما تكمن في تطبيقها على الأرض، فعندما لا تراعي ترسيم الحدود على الأرض مسألة الحقوق والواجبات والعدالة والمساواة والحرية والديمقراطية، وحرية التنقل ظهر ما يعرف بالقوميات المتناحرة، وكيانات سياسية غير متجانسة الأمر الذي أسهمت في ظهور التعصب القبلي والعرقي والتمييز العنصري. وبناءً على تلك المعطيات، هنالك عدة آثار تؤثر في التنمية المستدامة منها:

- الآثار النفسية والاجتماعية: عندما تنامت حركة الاحتجاج بين الدولتين لاحت في الأفق وجود حركات متمردة في المناطق الحدودية، مما أفقد المناطق الحدودية الأمن والاستقرار حيث صالت وجالت تلك الحركات بين المناطق الحدودية لتحفظ ماء وجهها أمام الجهات الممولة لها حيناً، ولكسب ود المجموعات القبلية التي تنتمي إليها حيناً آخر، مما دفع بعض الجهات إلى استمالة مجموعات قبلية على حساب الأخرى، واستدعاء بعض السياسيين من أجل الولاء والانتماء، الأمر الذي ساهم في النهاية إلى خلق عناصر جديدة للصراعات الحدودية؛ وقوميات

لم يألفها إنسان المنطقة من ذي قبل، مثل المجموعات القبلية التي وفدت بسبب الحروب والصراعات التي ظهرت في مناطق أبيي وغيرها من المناطق المجاورة، لها والتي على إثرها ترك العديد من سكان تلك المناطق الحدودية قراهم بحثاً عن أماكن آمنة، مما أوقعهم في فك المنظمات اليهودية التي تدعو إلى التبشير والتنصير، وبالرغم من مساعي بعض الجهات الأممية والاتحاد الأوروبي والجامعة العربية بالتعاون مع الحكومة السودانية في إعادة الآلاف من الذين شردوا إلى قراهم، إلا أنهم لم يفلحوا لأن الساعين ليسوا صادقين في مسعاهم، بل أن القائمين على أمر الصراع هم الذين يتحكمون في الأمور على الأرض في ظل غياب السلطة والقانون، وبالتالي لم يستجيبوا إلى نداء العودة الطوعية، هذا إلى جانب ضعف ميزانية الدولتين في تحمل تبعات العودة جراء التدهور الاقتصادي الذي تأثرت به كل أركان الدولتين، والأمر الأكثر صعوبة هو ذاك الحزن والأسى الذي خلفته الحرب في نفوس المتأثرين، من خلال ارتكاب مخالفات لن تندمل جراحها في الوقت القريب، فهؤلاء المتأثرون فقدوا الثقة بين جميع الأطراف فأصبحوا لا يعرفون قيمة للحياة، فهم محتاجون إلى تأهيل نفسي حتى يستطيعون العودة إلى مناطقهم، وما تشير إليه بعض تقارير الأمم المتحدة أن الأطفال الذين عاشوا في ظل الحروب والنزاعات كثيراً ما يفقدوا حبهم لوطنهم بدليل أنهم أصبحوا جيل حرب لا يعرفون السلم والأمن والاستقرار.

- الآثار الاقتصادية: منذ اندلاع الأزمة في السودان وحتى اليوم لم تتوقف الاحتكاكات القبلية والمناوشات التي باتت تكلف السلطة المركزية الملايين من الجنيهات، ثم توالت تلك الصراعات الحدودية بعد انفصال جنوب السودان، ولم تندمل تلك الأثر لأن القادرين من أصحاب الكفاءات من أبناء الدولتين لم يسعيا في توقف أسباب التدهور والانحلال، ومما زاد من حدة التخلف في النمو الاقتصادي، ما يلي:

١- نقص الامداد الغذائي على طول الحدود بين الدولتين.

٢- ساهم تدهور الظروف البيئية في تدني الانتاج وزيادة الفقر، مما دفع الكثيرين إلى النزوح إلى المدن حيث يأمل كل فرد أن يجد ما تروق له نفسه من التنمية.

٣- تكرار الكوارث الطبيعية زادت من حدة الاعتداء على حقوق الآخرين.

٤- احتكار الوظائف الإدارية في حقول النفط على مجموعة معينة، دون أبناء المنطقة.

٥- استغلال الموارد البترولية بعيداً عن التنمية في المنطقة.

- الآثار السياسية: باتت المناطق الحدودية بين الدولتين تعيش أوضاعاً سياسية وأمنية مضطربة، تسودها حالة من الاستقطاب الإثني بين المجموعات القبلية(العربية والأفريقية)، كما فشلت كل المساعي التي تدعو إلى رسم الحدود بصورة تجعل إنسان المنطقة يعيش في حالة من الهدوء النسبي، حتى يستطيع كل فرد أن ينال من ثقافة التنمية (التعليم والصحة).
- الآثار الثقافية: عندما تنامت تلك الأزمة بين المكونات الأثنية في مناطق الحدود تفشت الاحتكاكات القبلية، وعلى منوالها تغيرت الثقافة العامة بين المجموعات الإثنية التي تقطن المناطق الحدودية عن غيرها من المناطق الأخرى، حيث أصبح كل فرد يمتلك سلاحاً، مما أثر سلباً على علاقات التعايش والسلم الاجتماعي، وعلى إثرها توقفت عجلة التنمية الثقافية والفكرية، ومن أهم الآثار الثقافية:

١- خلق فجوة ثقافية بين مكونات المجتمع المتعدد الأعراق والأعراف والعادات والتقاليد.

٢- تفشي الأمية والجهل، من خلال الدعوة إلى قتال بعض المجموعات ضد الأخرى، الأمر الذي أدى إلى غياب الاهتمام بالتعليم والتعلم.

٣- خلق عدم الثقة في أوساط الإثنيات المتناحرة.

٤- محاولة الاهتمام ببعض القوميات على حساب القوميات الأخرى.

وخلاصة القول، يرى الباحث أن تلك الآثار قد أفضت إلى الآتي:

- تدني مستوى دخل الفرد في المناطق الحدودية.
- غياب كافة مستويات التنمية البشرية مما دفع بعض المجموعات إلى ممارسة مهنة النهب والاقتتال، وأحياناً الهجرة فاتخذوا من الدول المجاورة ملاذاً آمناً لهم.
- تدهور البيئة السكانية من جراء الصدامات القبلية التي لازمت معظم المناطق الحدودية.
- انتشار الظواهر السالبة، الأمر الذي أدى إلى تفشي الجريمة بأنماطها المختلفة.

- تفشي بعض الأمراض النفسية التي تدعو إلى العنصرية والقبلية والجهوية، هذا بالإضافة إلى بعض الاضطرابات النفسية خاصة بين الأطفال وكبار السن(الاكتئاب، والقلق).
- أصبح حمل السلاح ثقافةً يهدد الأمن والاستقرار في المناطق الحدودية.
- فشل الدول المجاورة في قراءة الاستراتيجية الغربية الاستعمارية نحو المنطقة.

ومن أهم الآليات التي يمكن أن نحقق بها الاستقرار الأمني على الحدود هي:

- السعي إلى حل المشكلات الحدودية التي تتعلق بالتنمية المستدامة من خلال التعاون بين الدولتين والدول المجاورة.
- محاولة بناء علاقات دولية وإقليمية محكمة تستوعب كل المتغيرات الدولية التي تتحدث عن حقوق الإنسان.
- توجيه كافة الإمكانات الاقتصادية لمقابلة نفقات الخدمات الاجتماعية في المناطق الحدودية على سبيل توفير الأمن والاستقرار، حتى تستطيع كل مجموعة أو فرد في التعاطي مع قضايا المجتمع حفظاً للحقوق وأداءً للواجبات.
- السعي إلى بناء الثقة بين القبائل الحدودية من خلال بناء ثقافة التكافل الاجتماعي.
- تأسيس بروتوكولات أمنية مشتركة بين الدولتين من خلال توفر الثقة بين القيادات الحاكمة.
- ضرورة توفر الشفافية والمصداقية في ممارسة الإرادة السياسية بين الدولتين.
- مخاطبة المشاكل التي تساعد في اختلال الأمن والاستقرار بين الحدود بصورة جادة.
- إعادة هيكلة بعض المؤسسات الأمنية بكفاءات عالية وصادقة بعيداً عن الانتماءات والولاءات الحزبية والقبلية والجهوية.
- ربط المناطق الحدودية بالشبكة الاتصالية تسهيلاً لمراقبة الحدود.
- ضرورة إنشاء وحدات عسكرية لمنع وقوع الجريمة.

وثمة أمر آخر، فإن تلك الصراعات والنزاعات الداخلية قد انعكست سلباً على بناء العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مع دول الجوار، في ظل غياب الحكم الرشيد بين الدولتين الذي أصبح هماً دولياً

وإقليمياً، وللخروج من تلك الأزمة يجب صياغة أو إعادة هيكلة مصادر التمويل للقضاء على الفوارق التي تنجم عن غياب التوزيع العادل للسلطة والثروة، وفتح قنوات الاتصال والاستثمار، هذا بالإضافة إلى حشد الموارد الطبيعية والبشرية لأجل إحداث التنمية المستدامة، ولا يتأتى ذلك إلا بتوفير المناخ الملائم للتعايش السلمي، ومحاولة خلق بيئة آمنة تستوعب كل المتغيرات الديموغرافية التي تحدث في المنطقة، وبالتالي ينتفي ظاهرة اللجوء والنزوح الذي كثيراً ما يؤثر على القواسم المشتركة.

**استنتاجات الدراسة وتوصياتها:**

بناءً على ما سبق، فقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج العلميّة التي تحقق أهدافها، **من أهمها:**

**أولاً: الاستنتاجات:**

أكدت الدراسة أن المسؤولين في كلا الدولتين عاجزين تماماً عن تحريك الوضع نحو الأفضل، فالمتتبع للوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي يجد أن هنالك فرق كبير بين الذين يقطنون في المدن والريف الآمن؛ وبين الذين يتخذون من الحدود موطناً لهم، وخاصة في الجنوب، لأن الانقسامات القبلية التي تفشت في هذه المناطق أثرت في كل مناحي الحياة، مما دفع الكثير من سكان المنطقة إلى الهجرة نحو الشمال أو الجنوب، فأصبحت الأرض مرتعاً للآخرين، كما أوضحت الدراسة أن المستعمر لعب دوراً كبيراً في تعقيد الحدود السياسية بين الدولتين حتى لا تنعم هذه المنطقة بالأمن والاستقرار، الأمر الذي خلق واقعاً جديداً أصبحت المنطقة على إثره مسرحاً للأطماع الأجنبية والدولية والإقليمية والمحلية، هذا بجانب الأطماع الشخصية.

وثمة أمر آخر، فإن مشكلة الحدود السياسية مازالت تشكل عقبة في العلاقة بين الدولتين الأمر الذي استغله البعض في الاتجاه الخطأ، ومن هنا برزت جدلية الأطراف المتصارعة في استغلال تلك الظروف سلباً أو إيجاباً، وازاء هذا الوضع الخطير فشلت الحكومتين في الشمال والجنوب أن يبحثوا عن آلية جديدة تعمق مفهوم التعايش السلمي بين المكونات المجتمعية المختلفة، أيضاً من أهم النتائج عدم اعتراف الحكومتين بالوثائق التي تتحدث عن الحدود الفاصلة بين الدولتين، كذلك فشل النخب

السياسية في التعاطي مع مشاكل الحدود بصورة موضوعية، مما خلق عدم ثقة بينهما في كل مرحلة من مراحل التفاوض لإزالة كل المشكلات التي تهدد الأمن والاستقرار، أيضاً يرى الباحث أنه لا يمكن تحقيق تلك الأهداف الاستراتيجية إلا عبر الاعتراف بدور المثقفين والعلماء، في بسط قيم العدالة والمساواة والاعتراف بحقوق الوطنية والمواطنة.

**ثانياً: التوصيات:**

١- ضرورة تفعيل الاتفاقيات والبروتوكولات الأمنية بين الدولتين.

٢- استغلال القواسم المشتركة التي تجمع بين القبائل الحدودية في تطوير المناطق الحدودية، وذلك بإنشاء مناطق تكامل اقتصادي واجتماعي.

٣- ضرورة اتخاذ كافة التدابير اللازمة للحيلولة دون إدراج المكونات الإثنية ضمن مسببات الصراعات الحدودية.

٤- العمل على تقوية الروابط الثقافية والاجتماعية بين مكون القبائل الحدودية.

٥- ضرورة ضبط الحدود السياسية، وإشاعة ثقافة السلام بين الأطراف المتصارعة.

٦- تفعيل المشروعات ذات القيمة الاقتصادية على المناطق الحدودية.

٧- ضرورة ربط المناطق الحدودية بشبكة من وسائل الاتصال والتواصل، لضبط الحدود من التفلتات الأمنية التي تحدث بين الفينة والأخرى.

٨- ضرورة تنظيم وترتيب مسارات هجرة الرعاة من الجنوب إلى الشمال والعكس.

**المصادر والمراجع**

- الحسن، محمد إبراهيم (٢٠٢٣م)، مستقبل العلاقة بين السودان وجنوب السودان. مجلة الأكاديمية العسكرية العدد الثاني نوفمبر.
- آدم، عمر سليمان (٢٠٠٧م) ، ابيي نزاع المسيرية والدينكا الحاضر والمستقبل السودان. الخرطوم، ديوان الحكم الاتحادي.

- تورشين، محمد علي أحمد (٢٠١١م)، اثار الانفصال على حاضر ومستقبل العلاقات بين السودان وجنوب السودان. رسالة الماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة أم درمان الإسلامية.
- ابوالفاتح، عوض خليل (٢٠١٠)، الجذور التاريخية لمشكلة ابيي في السودان وتطورها. مجلة الوعي العدد٢٨٦ اكتوبر.
- جبارة، جبارة محمد (٢٠٠٧)، تطور العلاقات السيوسياسية في السودان ودورها في تعزيز الوحدة الوطنية . مجلة دراسات مجتمعية. العدد الخامس، يونيو.
- دينق، فرانسيس (٢٠٠٤)، رجل يدعي دينق مجوك... سيرة زعيم ومجدد. ترجمة بكري جابر. الخرطوم، مركز الدراسات السودانية
- عيدروس، أسامة أحمد، قضايا الحدود بين السودان وجنوب السودان، مجلة دراسات عربية.
- أبوالفاتح، عوض خليل(٢٠١٠م)، الجذور التاريخية لمشكلة أبيي وتطورها، مجلة الوعي٢٨٦ إكتوبر٢٠١٠م.
- الحسن، محمد إبراهيم(٢٠١٢م)، "مستقبل العلاقة بين السودان وجنوب السودان"، مجلة الأكاديمية العسكرية. العدد ٧، تشرين الثاني/ نوفمبر٢٠١٢م.
- الزحيلي، وهبة(١٩٦٣م)، أحكام الحرب في الفقه الإسلامي، دار الفكر العربي، بيروت، ط١
- زين العابدين، أمني حامد (٢٠٠٧م) ، اتفاقية السلام الشامل وخلفية الصراع الفكري. الخرطوم، دار جامعة الخرطوم للنشر.
- سيد، مصطفى عبد الرحمن(١٩٩٤م)، الجوانب القانونية لتسوية نزاعات الحدود الدولية، القاهرة، دار النهضة العربية، ط١.
- شكري، محمد عزيز(١٩٨٠م)، مدخل إلى القانون الدولي العام، دار الشروق، دمشق، ط١.
- محمد وهبان، أحمد محمد(٢٠٠٧م)، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية، أليكس لتكنولوجيا، الإسكندرية، ط٢.
- مزوعي، وتايدي(١٩٩٠م)، القومية والدولة الجديدة في أفريقيا، ترجمة شاكر لطيف، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ج٢ط١.
- النمري، أبو عبد الله الحسين (١٩٧٦م) ، معجم المعاني، مطبوعات، مجمع اللغة العربية، ط١ ، دمشق.

## المراجع باللغة الإنجليزية


- **Boggs**, **S.W.** (1940), International Boundaries A study of Boundary Functions and problems, New York.
- **Griggs,**R,(1990),Bounders for Anew Africa Independent Project Trust.
- **Hockerts ،K** (2002),"Beyond the business case for corporate sustainability". Business Strategy and the Environment.
- **Holdich**, **Sir T H**.( 1916), "Political Frontiers and Boundary Making", London.
- **Jones,** S S.P(1959) Boundary Concepts in the Setting of place and Time, AAG,NO 44.
- **Schaltegger, S. & Sturm, A**(1998) Eco-Efficiency by Eco-Controlling.
- **Zartman,I,W,(**2001),Blundering of War: Foreign Policy. London.


خريطة الحدود بين السودان وجنوب السودان




المصدر: مركز الجزيرة للدراسات.




المصدر: مركز الجزيرة للدراسات.